الفصل السادس

نفثـــات

يعن لى — وقد قلت أنى لا أفيد نفسى ببحث أو بترتيب — أن أسطر شيئاً عما نقاسيه نحن المحامون ، من عنت المتصلين بنا من متقاضين ووسطاء .

أقسى مايلاقيه المحامى ما يجده فى الجو القضائى ، عقب تخرجه أو بالأحرى بعد قضائه فترة التمرين .

تعج المحاكم الجزئية ، بل والكليات بطائفة من الطفيليات فرضتها الحكومة على هذا الجو القضائى فرضاً ، بل وتمنحهم (رخصاً) . هذه الطائفة هى فريق « الكتبة العموميين » أو باللغة الدارجة (العرضحالجية) .

واسمهم كما نرى خليط بين التركية ، واللغة العامية ، ومنه يظهر جلياً أن هذه الفئة وجدت فى الأيام الخوالى ، وارتقى القضاء ،

وظل هؤلاء وهم هم أثر سيء من آثار الماضى ، ومثل سيء لما يجب أن يسمو عليه القضاء والتقاضى .

طبقة نشأت فى الظلمة التى كانت تسود القضاء والتقاضى قبل أن يرتفع إلى شأوه الحالى ، فسما وهبطت ، وظلت قيداً بغيضاً وحملا ثقيلا .

ولا زال الكثيرون من المتقاضين يلجأون إلى هذه الفئة للاستعانة بهم على رفع الدعاوى ومباشرتها ، وهم آفة القضايا وسبب تلفها .

المحامى الناشىء غريب عن الجو الذى يعيش فيه ، يتلقفه أولئك الذئاب بالمغريات التافهة ، فاذا لم تكن له من عفة نفسه وعزة ضميره وازعاً ، فقل عليه العفاء ، إذ أن مستقبله يتلون باللون الذى اختاره لنفسه فى مستهل عمله القضائى ، ولو انصاع إلى هذه (الطائفة) فقد قضى على نفسه قضاء مبرماً .

وقد أظهرت لى تجاربى طوال عشرين عاماً ، قضيتها خادماً لهذه المهنة الشريفة الفاسية . إن هذه الفئة من الناس يأكلون على المائدتين ، ويكيلون لكلا « الطرفين » . . !

فهم يكتبون صحيفة افتتاح الدعوى ، على أن تعلن للخصوم ثم يتصلون بهم للتفاهم على حساب من وكلهم لرفعها ، فتميل الدعوى متأرجحة حيث يكثر « الدفع » ويتلاعبون بالمحامى الناشىء الذى يقع فى براثنهم على حساب أهوائهم ، دون أن يملك لنيرهم دفعاً وأغلب ما يحصل أنه يذهب ضحية هذا العبث .

وللقضاء على هذه « الطائفة » طريقان :

أولها أن تشترك الحكومة ، ويهمها بالطبع أن تسود العدالة وأن يصل كل ذى حق إلى حقه ، فتسحب هذه « الرخص » وأن تطارد من لايحملها أو — على الأقل — أن توقف إصدارها ، وأن تشدد الرقابة على البقية الباقية منهم حتى تبيد .

أما الطريق الثانى ، فإن تنفيذه بيد المحامى الناشىء الذى يجب أن ينأى جهده عن الانقياد لهم ، وعلى المحامين القدامى واجب آخر ، هو النصح لزملائهم وإرشادهم إلى الخطورة التى تعترض طريق المحامى الذى يجرى فى تيارهم .

إلى هذا وذاك ، فإننى أقترح أن يكون نظام المحاماة فى

بلادنا على شقين :

شق المحامى المحضر للدعوى ، ثم المحامى المترافع . وهذه الفكرة جربت فى كثير من البلدان الأوربية ، فأثمرت ونجحت وبها يتفرغ المحامى المترافع لدراسة الدعوى والقيام بواجب إبراز فكرته والذود عنها فى مجلس القضاء ، بعد أن يحضر أسانيدها زميله المحضر لها بطريق قانونى صريح صحيح .

ثم انى أرى ، وقد كثرت فنون الطعن بالتزوير الذى يعقد القضايا ويوقف السير فيها حتى تنتهى إجراءات التزوير ، ابتداءاً وانتهاءاً . ومرحلة النقض فى بعض الأحيان — أرى — أن تسن الحكومة تشريعاً يقضى بأن يحرر العقود محام ، ولا تصبح صحيحة ومعتمدة إلا إذا طبع عليها خاتم مكتب محام ، وكذلك فى الصكوك التى تربو على المائة جنيه مثلا ، يجب أن يحرر سنداتها محام ويحتفظ بصورة لها فى دفتر « كوبيا » حتى يطمئن المقرض على ماله ، ولا يكلفه الأمر إرهاقا ولا عنتا ، ولتكن قيمة الأجر نسبة مئوية ، كاثنين فى المائة مثلا من قيمة القرض أو العقد ، وهو أجر يسير إذا قيس بما يستفيد منه المتعاملون .

هذه الطريقة البسيطة تقضى على تعقيدات كثيرة ، تنوء بها المحاكم وتكتل القضايا .

(لو أنصف الناس استراح القاضى) .

اذكر هذه العبارة دائماً عند تذكرى قضية صغيرة ! !

أستغفر الله ، بل بدأت صغيرة ، ثم استفحلت نارها ، واستطار شررها .

(ز) يداين (أ) بسند قيمته ٤٦٨ قرشاً تقدمنا به للقضاء فطعن فيه بالتزوير ، وأوقفت الدعوى الأصلية ، أى دعوى الدين حتى يفصل فى « التزوير » .

أعلنت أدلة التزوير ، وأحيلت للخبير الذى باشر مأموريته وفحص السند ، وقرر أنه صحيح .

استؤنف الحكم ، وتقدم الخصم بتقرير خبير استشارى ، قرر أنه مزور ، فرأت محكمة الدرجة الثانية ندب ثلاثة خبراء أجمعوا على صحة السند ، وأخيراً أخيراً بعد هذا الشوط الطويل قضى بالجنيهات الأربعة وكسورها ، وقضى على الطاعن

بالغرامة القانونية .

أيها الناس : كم كلف هذا الطاعن والمطعون ضده ؟ ؟

كم أرهق هذا الدائن والمدين على السواء ؟ ؟ ! !

كم من المال أنفق ، من أتعاب محامين ، ورسوم وخبراء ؟ !

إننى أسوق هذه النبذة الموجزة ، تدعيما لفكرة أن العقود والسندات يجب أن يحررها محام لتكون حجة لا يجوز الطعن فيها بالسهولة التى يستسيغها المتقاضون .

وإنى ليسرنى كمحام لاقى فى حياته القضائية الأمرين ، من شكليات الدعاوى أن أسمع عن لجان عدة شكلت لتبسيط الاجراءات وتعديل قانون المرافعات ، ولو أنه يحزننى أننى أسمع من أكثر من عشر سنوات عن تشكيل هذه اللجان على غير طائل .

حنانيكم أيها السادة ، فنحن فى عصر « الذرة » . أما تراكم القضايا وإرهاق القاضى والمتقاضى ، وطول عهد الفصل فى الدعاوى تبعا لهذا ، فقد قتله الكثيرون بحثا ، ونادى المصلحون وصرخوا

واستصرخوا دون جدوى ، فالله للقاضى والمتقاضى وللعدل الرحمة ، ولذوى الحقوق طول البقاء .

وبعد أن يخرج المتقاضى مثخناً بجراح التقاضى وإجراءاته المعقدة الطويلة يقابله التنفيذ ومافيه ومن فيه ، مشايخ حارات — إشكالات — استرداد — تبديد ، إلى غير ذلك من طرق التلاعب بتنفيذ الأحكام بعد إصدارها .

كل هذا يحتاج لشرح مستفيض ! يقضى على هذه الإجراءات الملتوية التى يحار فى تكييفها من درس القانون واستوعبه ، فكيف بالمتقاضى البسيط الذى لا يدرى من أمره شيئاً .

إنى أهيب بالحكومة القوامة على رعاية مصالح الأمة أن تعمل ، وأن تعمل بسرعة على التبسيط : فنى ضمان الحصول على الحقوق ، ضمان لسير الاقتصاديات فى تيارها السليم الأمين .

أما القضاء الجنائى ، فشره أهون ، غير أن المؤلم فيه ، والذى يلاحظه كل محام أشربت نفسه حب الوصول إلى العدالة ، دون

الإيقاع بريء : ما نشاهده كثيراً من السهولة التى يقبض بها القوامون على التحقيق على المتهمين ويقضون بحبسهم احتياطياً والمتهم مهما قضى فى سجنه لا يعوض ، وقد يكون فى مدة الحبس الاحتياطى القضاء على أسرة برمتها ، لا على فرد واحد . فالذى يكسب قوت يومه له ولأسرته ، إذا ما حبس شهراً احتياطياً أو أكثر ! كيف تكون حالة الأسرة ، وهى لا عائل لها ؟ ! ثم ترى النيابة بعد هذا «الإفراج» أو يصدر الحكم بالبراءة فيخرج الرجل إلى بيته ، وقد أقفر ، بل وربما عبث الفقر والعوز والحاجة بعرضه ، وهو فى غيابة السجن ، ينتظر الإفراج أو البراءة .

إننى أتقدم بكل احترام إلى حضرات الزملاء وكلاء النيابة أن يدققوا كل التدقيق فى هذا الحبس الاحتياطى ، وأن يجعلوه آخر ما يفكرون فيه ، وهناك أكثر من طريقة لضمان التنفيذ على المتهم ، إذا ما أصبح الحكم عليه نهائيا من إجراءات القبض الاحتياطى .

هذه نفثات فرجت بها عن نفسى ولى اليها عودة . ومن توارد

الخواطر انه قد وقع نظرى وأنا أسطر هذه النفثات وأنوه بمساوىء الحبس الاحتياطى على ثلاث قضايا لعب فيها هذا النوع من الحبس دوراً خطيراً .

(ف . ا) مدرس بإحدى المدارس الثانوية . كان لهذا المدرس صديقاً درج على أن يتودد إلى النساء اللاتى يمتلكن مصوغات ذات قيمة ، ثم يسلبهن بعد حين ما يملكن متحايلا على ذلك بشتى الطرق ! .

وحدث أن سمع هذا الصديق بامرأة تملك جانبا كبيراً من المصوغات ، تقدر بمئات الجنيهات ، ولكنه لم يجد وسيلة للتعرف عليها سوى الاقتران بها ! ففعل ! ، وأقام الصديق مع زوجته الجديدة فى إحدى القرى المجاورة للقاهرة ، وانقضى شهر العسل على خير حال ، ثم حضر الزوج وبرفقته زوجته ليمضيا يومين عند صديقه المدرس الذى تصادف أن كان متغيبا فى عمل رسمى خارج القاهرة ، فاستقبلت الزوجين بدلا عنه خادمته التى كانت تعلم مدى الصداقة بين سيدها وبين صديقه .

أمضى الصديق وزوجه النهار فى منزل المدرس ، ولما جاء

الليل نام الجميع إلا هو ، فقد كان الاستيلاء على الحلى الثمينة التى تحلى بها زوجته جيدها ويديها يؤرقه ويقض مضجعه ، ولما تأكد الرجل أنه آمن قام إلى زوجته وذبحها كما تذبح الشاة ، وسلبها حليها ، ثم وضع جثتها فى « زكيبة » وحملها وخرج قبل أن يفضحه نور الفجر إلى حيث ألقى بزوجته فى عرض النهر ! ! !

ولشاء الله للجريمة أن تكتشف ، وقبضت النيابة على الزوج وعلى « المدرس » الذى ارتكبت الجريمة فى بيته . والذى ثبت أنه كان متغيبا فى عمل رسمى خارج القاهرة ليلة وقوع الجريمة .

وسار التحقيق فى هذه القضية متمهلا وئيداً ، يتعثر فى عقبات مختلفة و « المدرس » مقبوض عليه رهن التحقيق ، حتى مضى على ذلك شهران ونصف ، خرج بعدها المدرس برىء الساحة ، ولكن بعد أن كان قد فقد من مركزه أدبياً ، ومادياً ، ما لا يقدر بمال .

* * *

وقصة أخرى !! ....

ذهبت إحدى السيدات إلى طبيب ، وطلبت اليه أن يجرى لها عملية إجهاض ، لأن كثرة الأولاد قد أثقلت كاهلها ، ولكن الطبيب رفض إجابتها إلى رغبتها .

ولكنها ما كادت تعود إلى بيتها حتى أصيبت بنزيف حاد ، فاضت بعده روحها ، ولما سألها أهلها قبل أن تلفظ آخر أنفاسها عمن قام بإجهاضها ذكرت لهم اسم الطبيب ، وأخفت أو لعلها نسيت اسم « الداية المجرمة الحقيقية » !! .

أبلغ ذووها الأمر إلى النيابة التى سارعت بالأمر بالقبض على الطبيب وزجته فى الحبس الاحتياطى ، واستمر التحقيق شهراً خرج الطبيب بعده بريئاً ، مما لصق به . ولكن بعد أن فقد إيراد عيادته طيلة هذه المدة ، وبعد أن أصيب بضرر أدبى جسيم .

* * *

وقصة ثالثة !! ...

فى قضية تزييف « الخوذ الفولاذية » المعروفة ، قبض على شابين كانا يعملان عند أصحاب الشركة التى قامت بتزييف الخوذ

وزجت بالشابين فى السجن « تحت التحقيق » .

وبالرغم من أن الدفاع عن هذين الشابين أثبت أنهما لاعلاقة لهما بالقضية ، وانهما إنما كانا ينفذان الأوامر الصادرة لهما من رؤسائهما ، فان النيابة تمسكت ببقائهما فى السجن حتى يفصل فى القضية التى ظلت تؤجل نحو الستة شهور ، وأخيراً أخيراً برئ الشابان ، وخرجا من السجن ليجدا نفسيهما مشردين بلا عمل !!...

هذا هو الحبس الاحتياطى أطاح بمستقبل مدرس ، وأصاب طبيبا فى مورد رزقه ومركزه الأدبى ، وكان سبباً فى تشريد شابين دون ذنب أو جريرة . وهناك غيرهم وغيرهم من ضحايا إجراء الحبس الاحتياطى ، وهو مرض لا علاج له الا يقظة حضرات أعضاء النيابة ، ألهمهم الله سبل الرشاد .

الفصل السادس

الأسرة فى مصر

فاتنى وأنا أسوق عجالتى عن « الأحداث » أن أنوه بفضل تعليم البنت وإعدادها لتكون إما تميز الخبيث من الطيب ، فيقوم على كاهلها كيان مجتمع نظيف ، لا تلوثه أدران الإجرام ، ولا تنبت فيه طفيليات البيئة التى تدفع الانسان إلى غمرة الحوادث فلا يحسن اختيار أطيبها ، وان ذاق ثمرة واحدة محرمة ، فقد ذهب ريحه ، وولى خيره ، وانقلب على المجتمع وهو الشريد الفاسد الطريد : و « بنت » اليوم هى « ام » الغد

والأم مدرسة إذا أعددتها
أعددت شعباً طيب الأعراق

ولقد أقر للأم بهذا الفضل جميع قادة العالم وعظمائه وعلمائه وعباقرته فأقروا بالفضل عليهم للمرأة . أما أو زوجة أو أختاً فهى بيدها تهز المهد وبالأخرى تهز العالم . هذه الأم أو المرأة على القول الصحيح

دعامة كيان الأسرة ، وأس بنيانها إن صلح حالها ، فقد استقام البناء ، وإن خبثت طويتها فان أثرها فيمن يحيطون بها يكون وبالا وشراً مستطيراً .

وتعليم البنت فى مصر لم يتطور إلى التقدم والارتقاء إلا منذ زمن قريب ، فقد كان تعليمها منذ مائة عام مثلا أمراً مستغرباً منكوراً .

وكان عصر الأسد « فؤاد الأول » وشبله العظيم « فاروق » فيصلا بين عهدين ظلمة وحجاب وجهل ، ونور وسفور وعلم ، وسارت البنت حثيثاً جنباً إلى جنب مع نصفها الآخر طافرة منطلقة بخطوات واسعة ، تغترف من بحار التثقيف والتهذيب ما نرجو واثقين أن يكون سلماً ترقى به الأسرة ، فالجماعة ، فالأمة .

ولا يفوتنى أن أنوه بفضل « رابطة الإصلاح الاجتماعى » وهى مؤسسة يرأسها سعادة هيكل باشا ، ويقوم بالشطر الأوفر من نشاطها سعادة العشماوى باشا ، تقوم على تثقيف البنت .

وإلى جوار مكتبى بقسم الخليفة افتتحت الرابطة بيتاً ولا

أقول مدرسة تتبعت خطوات من فيه عن كثب : وصدقونى إنى أكذب نظرى حين أجيله فى من تضمه رحبته اليوم ، وقد رأيتهن من شهور قلائل .

نظافة ، وأدب ، وسكون ، بعد العكس على طول الخط .

يعلمون فيه البنت كيف تكون ربة بيت نافعة واما صالحة وفى عقيدتى أن هذا البيت الصغير الذى يضم مائة بنت هو مائة بيت يضم مائة أسرة طيبة خيرة هى لبنة متينة فى كيان الأمة فالمجتمع .

وقد عملت هذه الرابطة أخيراً على إصلاح حال السجناء ففكرت فى مشروع هو العناية ببحث أحدث الطرق والأساليب التى تفكر فيها الدولة المتمدينة لعلاج المشاكل التى تهددها فتقتبس منها ما يلائم الطبيعة فى مصر ، وتعهد بها إلى متخصصين، يدرسونها ويطبقونها على المؤسسات التى تشرف عليها الرابطة .

ويبحث سعادة العشماوى باشا فى فكرة إدخال الأفلام السينمائية لمحاربة الجريمة والإجرام والقضاء على نزعات الشر فى نفوس

المجرمين ، وتعويدهم حب الخير ، ففكرت هذه الرابطة فى العمل على نشر مثل هذه الأفلام فى السجون . وهذا نظام متبع فى أمريكا ومعمول به فى سجن « سنج سنج » الذى يضم بين جدرانه أخطر المجرمين .

وقد أقر هذه الفكرة فى أمريكا رجال الإصلاح والأطباء وعلماء النفس .

ومن المنتظر أن تتولى الرابطة الإشراف على إخراج هذه الأفلام فى مصر ، فتعهد إلى المؤلفين والمخرجين بعملها تحت إشراف المختصين من أعضائها فى الدراسات الاجتماعية . وينتظر أيضاً أن تطلب الرابطة إلى مصلحة السجون تطبيق هذا النظام فى السجون المصرية .

ولا شك أن فى هذا المشروع فكرة جميلة جديرة بالاهتمام والتشجيع ، وينبغى على قادة الإصلاح الاجتماعى وولاة الأمور فى مصر أن يعنوا بتنفيذها ، ويحلوها موضع الاعتبار . وقد ذكر علماء النفس فى أمريكا أن الأفلام السينمائية أفادت كثيراً فى استئصال جذور الشر من نفوس أخطر المجرمين ، وأصبح الكثير منهم

ينزع إلى عمل الخير .

وهذا فضل لهم يذكر فيشكر .

والأسرة فى مصر إما فى حالة عوز شديد ، أو يسر ورغد .

والطبقة الوسطى وهى طبقة الموظفين ، وأرباب المهن وصغار التجار قلة لا يعتد بها وأثرهم ضعيف .

أما طبقة فقراء الريف ، فان وسطهم الخاص وجو بلادهم الهادىء يساعد على تلطيف طباعهم ، فهم بمنأى عن الجرائم العنيفة والأم عندهم أثرها فى تنشئة أطفالها لا يعتد به ، فهى فى الواقع آلة ميكانيكية تدبر شؤون البيت فى مادياته ، أما أدبياته من تقويم ودرس وتهذيب ، فإن عقليتها مع الأسف الشديد لا ترتفع إلى مستوى يصح أن يعتبر منتجاً . وقس على ذلك فقراء الصعيد مع فارق واحد هو جنوح عقلياتهم إلى الإجرام العنيف ، والأم حالها هناك حالها فى الريف ، فلا أثر ولا ثمرة .

وطبقتنا الوسطى يسودها غطرسة الرجل وامتداد أثره إلى كل كبيرة وصغيرة فى بيته ، فلا يترك للأم قياد أطفالها ودفعهم

بحنانها وأنوثتها إلى أقوم السبل ، مع امتداد رعاية الرجل إلى الرقابة والاشراف والأرشاد ، فأثرها ضعيف الوصول إلى نتائج تعد قياساً أو مثالا .

أما سادتنا الأغنياء ، فلا ننكر أن من الأمهات فيهم من كان له أبرز الأثر فى تكوين النشء الصالح ، غير أن الكثرة تهمل هذا الواجب ، وتلتفت الى ماديات العيش من لهوه ومجونه ريتركون للأولاد حبل الأمور على غاربه ، وكم لهذا من نتائج مؤلمة .

وموجة الإجرام تسرى فى الأوساط التى يسود فيها الجهل سريان النار فى الهشيم ، إذ لا رادع ولا وازع ، وعلى الحكومة فى هذا واجب .

فقد تحدثنا عن واجب الأمم والآب نحو صغارهم ، وعن واجب الجماعات الاصلاحية ومؤسسات البر نحو الأحداث وخريجى السجون ، ووجوب العناية بهم ماديا وأدبياً ، حتى لا يظلوا خطراً على المجتمع — وبقى علينا أن نتحدث عن واجب أولى الأمر نحو الرعية .

ولى الأمر هو أب الجماعة ، نجمها الذى تهتدى به ، فان صلح حاله ، صلح حالها ، وإن ساء فعليها ، فواجب ولاة الأمور أن يكونوا قدوة لرعاياهم وهداة لهم ....

وعلى ولاة الأمور أن يعملوا من جانبهم على تقوية الأخلاق فى نفوس الأفراد ، وأن يعملوا على نشر دور التعليم والتهذيب والإرشاد ، وأن يراقبوا بعين يقظة ما ينشر على الناس من كتب وأغان وإذاعة . وأن يعملوا على علاج من يوقعه سوء الطالع أو إجرام الصدفة فى حمأة الجريمة ، بأن ينتزعوا بشتى الوسائل من نفسه بذرة الإجرام . وهناك طرق المساعدات من مادية وأدبية ، وفى مكنة ولاة الأمر بهذه الطرق أن يعملوا على منع الجريمة قبل وقوعها .

وفى قرانا أمثلة كثيرة على ما تستطيع الحكومة أن تقوم به فى هذا السبيل. فهناك أسر بأسرها تقع فى هاوية الاجرام بسبب ثأر قديم ، أو نزاع على أرض أو رى ، أو نسب ، فلو عمل ولاة الأمر على مراقبة هذه الحالة لأمكنهم أن يمنعوا حصول الأجرام بالسعى من جانبهم على إصلاح ذات البين ، وعلى تقريب وجهات

النظر بين المختلفين ، وبهذا تقتل بذرة الاجرام فى مهدها .

ولشد ما أعجب لحكومة ترخص لمحال الميسر لابسة ثوب « أندية » أن تفتح أبوابها لمرتادى أمثال هذه الدور ، وهناك الخمر وهى ام الكبائر ، والميسر بكر أبنائها ، وما يتبع ذلك من جرائم اختلاس ونصب ، بل وربما أدت حاجة مدمن القمار الى ارتكاب جريمة قتل .

وإننى أقف جامد الفكر حائراً لحكومة فى دولة ، دينها الرسمى الاسلام تبيح الزنا ، وتسمح بوجود دور للدعارة ، يرتادها شباب البلد ، فتهوى أخلاقهم وصحتهم ويذهب حياؤهم ، وإذا ذهبت أخلاق أمة ذهب أهلها .

واجب الحكومة أن تمنع هذا ، وأن تضرب على يد القائمين به بكل شدة ، فتمنع كثيراً من الجرائم قبل وقوعها .

سوانح عرضتها والله ولى التوفيق .